

تقرير

إسرائيل تطلب الضغط على لبنان
لوقف تراخيص التنقيب عن الغاز!

تستند إسرائيل في طلبها هذا إلى وجود ثلاثة من هذه البلوكات بمحاذاة «حدودها البحرية» (الأخبار)

قرر كيان العدو الإسرائيلي إصدار قانون لترسيم الحدود البحرية لفلسطين المحتلة. ليضم جزءاً من المنطقة البحرية اللبنانية تحت احتلاله. وسرّب بأنه طلب من الولايات المتحدة والامم المتحدة الضغط على لبنان لوقف دورة تراخيص التنقيب عن النفط في البلوكات اللبنانية الجنوبية. بذريعة وجود نزاع على جزء منها. موقفاً رأت فيه مصادر لبنانية رسمية «محاولة لا تتقدم ولا تؤخر للتشويش على الإطلاق. التاجح لدورة التراخيص في لبنان». لكن في الواقع. يتجه العدو. عبر خطوته. إلى تثبيت النزاع على مساحة تبلغ أكثر من 800 كلم مربع من المنطقة الاقتصادية الخالصة الواقعة قبالة شواطئ الجنوب

محمد بدر

ذكر موقع «غلوبس» الإسرائيلي المتخصص بالشؤون الاقتصادية أن إسرائيل طلبت من الولايات المتحدة والامم المتحدة الضغط على لبنان لإدخال تعديل على المناقصة التي يعترزم إطلاقها بشأن التنقيب عن الغاز والنفط في خمسة من البلوكات البحرية الواقعة في المياه الاقتصادية اللبنانية. وبحسب الموقع. تستند إسرائيل في طلبها هذا إلى وجود ثلاثة من هذه البلوكات بمحاذاة «حدودها البحرية» وكونها متداخلة مع منطقة بحرية هي موضع نزاع مع لبنان تقدر مساحتها بـ 800 كلم مربع. وبحسب «غلوبس» فإن الحكومة اللبنانية و«بعد أعوام من التحضيرات والتأجيلات. نشرت قبل شهر ونصف شهر دعوة للشركات العالمية المعنية بالتنقيب عن النفط والغاز بتقديم ترشيحها للمرحلة الأولى في المناقصة الجديدة». ومن المفترض. وفقاً للموقع الإسرائيلي. أن تكون نهاية الشهر الحالي الموعد الأخير لهذه الشركات لتقديم ترشيحها للمرحلة المذكورة. بحيث تمتلك الحق في المنافسة على المناقصة لرخص التنقيب حال اجتيازها هذه المرحلة. وأشار الموقع إلى أن لبنان كان قد خاض إجراءات أولية

تقرير

لمتصيف شركات النفط والغاز عام 2013 تمكنت فيها 46 شركة من أصل 52 من اجتيازها. لكن هذه الإجراءات لم تعد سارية المفعول الآن. بحيث سيكون على الشركات التي اجتازتها أن تعود إلى المنافسة مجدداً لاجتياز مرحلة أولية جديدة.

ووفقاً للموقع الإسرائيلي. تقدّر الحكومة اللبنانية أن مياهاها الاقتصادية الخالصة تتضمن 850 مليون برميل نفط وما لا يقل عن 700 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. «وهي كمية توازي الكمية المقدرة في المياه الاقتصادية الإسرائيلية الخالصة. بما في ذلك الآبار المكتشفة سابقاً». وكان «مدير الموارد النفطية في وزارة الطاقة اللبنانية». وسام إدموند شباط. قد تطرق في خلال مشاركته في مؤتمر الغاز EMGC الذي عقد الأسبوع الماضي في نيقوسيا بقبرص. إلى فرص العثور على الغاز والنفط في البلوكات المعروضة للمناقصة. وبحسب أقواله. إن البلوك رقم 1 ينطوي على احتمال مرتفع - متوسط للعثور على وقود أحفوري. فيما احتمال العثور على الغاز والنفط والمنتجات الطبيعية في البلوك رقم 4 متوسط. وفي البلوك 8 يوجد احتمال مرتفع للعثور على غاز وكمية قليلة من المكتنقات. فيما يوجد احتمال مرتفع جداً للعثور على الغاز

المشاركين في المؤتمر سئلوا عما إذا كانت البلوكات المطروحة للمناقصة متداخلة مع المياه الاقتصادية الإسرائيلية. فأجابوا بالنفي. ونقل الموقع عن وزير الطاقة الإسرائيلي. يوفال شتاينتس. قوله في خلال مشاركته في مؤتمر Ceraweek في الولايات المتحدة الأميركية قبل

أيام. إن إسرائيل «أرسلت مطلع شباط الماضي رسالة رسمية إلى الامم المتحدة تعرب فيه عن احتجاجها على سلوك الحكومة اللبنانية المتعلق بإعلان مناقصة في مياهاها الاقتصادية التي تشذ في جزء منها باتجاه المياه الاقتصادية لدولة إسرائيل». وأضاف شتاينتس أن إسرائيل «ستحافظ على حقوقها وهي منفتحة على الحوار بهذا الخصوص».

وفي الموازة. ذكر «غلوبس» أن وزارة القضاء الإسرائيلية عادت إلى الدفع قداماً بقانون المناطق البحرية الذي يحدد المناطق الإقليمية البحرية لإسرائيل. بحيث تتضمن هذه المنطقة المتنازع عليها. وكان اقتراح القانون المذكور قد بدأ طريقه التشريعي نهاية العقد الماضي. إلا أن المستشار القانوني السابق للحكومة الإسرائيلية. أفي ليخت. جمد مساره التشريعي مطلع عام 2014 استناداً إلى مبررات قدمها وزير الطاقة الإسرائيلي في حينه. موشيه شاحل. وبحسب هذه المبررات. فإن إمرار اقتراح القانون في الكنيست سيلزم إسرائيل بالقبول بالمعاهدة الدولية للقضاء البحري وسيخضعها للسلطة القضائية للمحكمة الدولية في لاهاي في أي نزاع قد يحصل بينها وبين الدول المجاورة لها. بما في ذلك لبنان.

إقرار القانون في الكنيست سيلزم إسرائيل بالقبول بالمعاهدة الدولية للقضاء البحري

اتصالاً هاتفياً من الحريري في أثناء انعقاد اجتماع الرابطة. وطلب منه أن يزوره مع وفد من الرابطة في مكتبه في السرايا عند الحادية عشرة والنصف. انقسم أعضاء الرابطة بين مؤيد لتعليق الإضراب وآخر رافض لأي خطوة في هذا الاتجاه. إذا لم يطرأ أي معطى جديد تنتفي معه دوافع الإضراب المفتوح وهي الحفاظ على الموقع الوظيفي للأستاذ الثاني. رابطة أساتذة التعليم المهني لم تعد هي الأخرى موقفاً. وأعلنت أنها ستعقد اجتماعاً يتزامن مع موعد

الجلسة التشريعية لتبني على الشيء مقتضاه. إلا أن المدير العام للتعليم المهني والتقني أحمد دياب دعا الرابطة والمديرين إلى اجتماع يعقد في مقر المديرية لمناقشة مصير الإضراب وإيجاد حل للآزمة. يوضح دياب لـ«الأخبار» خلفية الدعوة المتمثلة في أن إقرار السلسلة لن يكون قريباً. وأن هناك 90% من الأساتذة متعاقدون ويخسرون ساعاتهم التي يعناشون منها. يقول إن الإضراب بات بلا أفق بعد كلام رئيس مجلس النواب نبيه بري بأن السلسلة لن تقر قبل نيسان.

اتصالاً هاتفياً من الحريري في أثناء انعقاد اجتماع الرابطة. وطلب منه أن يزوره مع وفد من الرابطة في مكتبه في السرايا عند الحادية عشرة والنصف. انقسم أعضاء الرابطة بين مؤيد لتعليق الإضراب وآخر رافض لأي خطوة في هذا الاتجاه. إذا لم يطرأ أي معطى جديد تنتفي معه دوافع الإضراب المفتوح وهي الحفاظ على الموقع الوظيفي للأستاذ الثاني. رابطة أساتذة التعليم المهني لم تعد هي الأخرى موقفاً. وأعلنت أنها ستعقد اجتماعاً يتزامن مع موعد

فانت الحاج

تتعرض رابطة أساتذة التعليم الثانوي والمهني الرسمي لضغوط من رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس مجلس الوزراء سعد الحريري لتعليق الإضراب المفتوح. وأرجأت رابطة الأساتذة الثانويين إعلان توصية للجمعيات العمومية بتعليق الإضراب. في انتظار ما سيؤول إليه اللقاء الذي سيعقد مع رئيس الحكومة. اليوم. وبحسب المعلومات. تلقى رئيس الرابطة نزيه جباوي



(هيثم الموسوي)

ضغوط على الأساتذة لتعليق إضرابهم

علي فياض والمعاون السياسي للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله. حسين خليل. قال بشكل واضح: «نحن منفتحون على النسبية».

وقد زار الحريري أمس بعيدا للقاء عون. حيث شدّد على أننا «سنصل إلى قانون انتخابي جديد». مؤكداً «أننا منفتحون على كل القوانين التي تقدم. وبينها النسبية والمختلط». وأشار إلى أن «هناك أفرقاء موجودين في البلد كالنائب وليد جنبلاط يجب أن يكونوا مرتاحين». مصادر بعيدا قالت إن اللقاء كان «متابعة لما حصل في خلال اليومين الماضيين. في ما يتعلق بقانون الانتخابات والسلسلة». مؤكدة أن «الرئاسة الأولى لا تدخل في تفاصيل الصيغ الانتخابية المطروحة. وهي ليست معنية بها. بقدر ما هي معنية بالمبادئ العامة لأي قانون انتخابي جديد». لكنها أشارت إلى «وجود تقدّم في هذا الشأن. ويجري العمل على بعض التعديلات». كذلك هناك «تفاهم على الوصول إلى اتفاق في مهلة زمنية محددة». أما في ما يتعلق بالزيارة التي قام بها وزير الداخلية نهاد المشنوق إلى بعيدا. فقد لغت المصادر إلى أن هذه الزيارة أصبحت «أسبوعية. وليست استثنائية. تهدف إلى عرض كل الملفات». ورأت المصادر أن «موقفي عون والمشنوق يساعدان على إنضاج القانون». ويشكلان «عامل ضغط ورفضاً للتمديد». ومن بعيدا أوضح المشنوق أن مسألة «التأجيل التقني وليس التمديد ولفترة محدودة» هي «كي يتم في خلالها العمل على الإدارة وكيفية تعاملها مع أي قانون جديد». وقال إن «لدينا وقتاً. نعتقد ثلاثة أشهر من الآن. ومن المنتظر أن يكون هناك قانون جديد خلال نيسان. لأن الأمور لا تحتاج إلى أكثر من ذلك بعد كل التطورات الحاصلة في الموضوع. وما دون ذلك. هناك أزمة سياسية كبيرة في البلد لا يرغب أحد في حلها». وزار المشنوق الرئيس بري ونقل عنه أنه «سيبذل الجهود والمساعدة من أجل العمل على إقرار قانون جديد للانتخاب ومنع الفراغ».

مصادر عين بعيدا أكدت أن «كلام المشنوق في بعيدا كان هو نفسه مع الرئيس بري». وأن «المشنوق أكد أن توقيعه دعوة الهيئات الناحية لا تستهدف أحداً. فهو يريد رفع المسؤولية عن كاهله. عبر القيام بواجباته كوزير للداخلية». ولغقت المصادر إلى أن «بزي غير مستعد لأن يقترب من خطر الفراغ». ومن الواضح أن «كل الأطراف تريد انتخابات على أساس قانون جديد». وانعقدت في عين التينة جلسة الحوار الـ41. بين المستقبل وحزب الله. واستكمل المجتمعون النقاش حول التحضيرات لقانون الانتخابات. وأكدوا ضرورة إقراره بالسرعة الممكنة ورفضهم القاطع للوصول إلى الفراغ في المجلس النيابي لما له من تداعيات خطيرة على الأوضاع. ودعوا كل القوى إلى استمرار التشاور للوصول إلى قانون جديد.